

Distr.: General
20 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة السابعة والعشرون

كينغستون، 1-5 آب/أغسطس 2022

البند 19 من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل أخرى

استراتيجية السلطة الدولية لقاع البحار لتنمية القدرات

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - بناء على ما نُقر به السلطة الدولية لقاع البحار في خطتها الاستراتيجية للفترة 2019-2023⁽¹⁾، يقع على عاتقها واجب تصميم وتنفيذ آليات لبناء قدرات الدول النامية، وفقاً للولاية المنوطة بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982. وينبغي لهذه الآليات أن تعزز وتشجع نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية⁽²⁾ وأن توسع نطاق فرص مشاركتها في الأنشطة في المنطقة⁽³⁾. وتواجه السلطة تحدياً يتمثل في وضع آليات، بما في ذلك برامج لبناء القدرات، تكفل مشاركة الدول النامية مشاركة متكاملة تماماً في الأنشطة المنفّذة في المنطقة على جميع المستويات. ويهدف التوجُّه الاستراتيجي 5 (بناء قدرات الدول النامية) والتوجُّه الاستراتيجي 6 (ضمان المشاركة المتكاملة تماماً للدول النامية) إلى تحقيق هذا الهدف.

* ISBA/27/A/L.1.

(1) انظر ISBA/24/A/10، المرفق.

(2) انظر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المواد 144 و 273 و 274.

(3) المرجع نفسه، المادة 148.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140722 050722 22-09799 (A)



- 2 - ومنذ عام 2020، اتُخذ عدد من الإجراءات لتحقيق هذه المتطلبات. وقدم استعراض وتحليل مفصلان لهذه الإجراءات إلى الجمعية في دورتها السادسة والعشرين⁽⁴⁾. وقد مكن ذلك أعضاء السلطة من تحديد العناصر الأساسية لوضع استراتيجية مكرسة لتنمية القدرات تستند إلى تقرير الأمين العام⁽⁵⁾. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام، في دورتها السادسة والعشرين، أن يضع وينفذ استراتيجية مكرسة لتنمية القدرات لكي تنتظر فيها في دورتها السابعة والعشرين⁽⁶⁾.
- 3 - وعُمل مشروع استراتيجية تنمية القدرات خلال الفترة من 25 نيسان/أبريل إلى 27 أيار/مايو 2022، من أجل إجراء مشاوراة عامة بشأنه. وقد ورد ما مجموعه 16 إسهماً. وقدم أكبر عدد من تلك الإسهامات أعضاء السلطة (10)⁽⁷⁾، تليهم المنظمات الحكومية الدولية (4)⁽⁸⁾ ثم المتعاقدون (2)⁽⁹⁾.
- 4 - ونقحت الأمانة مشروع استراتيجية تنمية القدرات، مع الأخذ في الاعتبار ما ورد من اقتراحات وتعليقات أثناء المشاورة. ويقدم مشروع الاستراتيجية بصيغته المنقحة إلى الجمعية لاعتماده، وهو يرد في المرفق الأول. ويرد مشروع قرار في المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

ثانياً - استعراض عام للتعليقات الواردة

- 5 - جاء في غالبية التعليقات الواردة الترحيب بوضع مشروع الاستراتيجية واعتباره متمشياً مع التزام السلطة بتنفيذ برامج لتنمية القدرات استناداً إلى الاحتياجات المعينة التي يحددها أعضاء السلطة. وعلاوة على ذلك، أعرب في غالبية التعليقات الواردة عن التأييد لأهداف الاستراتيجية على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية وفي خطة العمل الرفيعة المستوى للسلطة للفترة 2019-2023، فضلاً عن مجالات النتائج الرئيسية المحددة.
- 6 - ولاحظ بعض المعلقين أنه، عملاً بالاتفاقية واتفاق عام 1994، تنطوي المنافع التي يمكن جنيها من الأنشطة في المنطقة والتي يتعين تقاسمها بإنصاف على برامج محددة تهدف إلى تعزيز قدرات الدول النامية والدول الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية، فضلاً عن برامج مصممة لتعزيز مشاركة الدول النامية بفعالية في الأنشطة المنفذة في المنطقة. ويتعلق الأمر تحديداً بتوفير برامج المساعدة التقنية والتعاون العلمي في مجال العلوم وتكنولوجيا البحار وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. ولوحظ أيضاً وضع وإنشاء آليات مكرسة لدعم مشاركة الدول النامية في أعمال السلطة، ومنها صناديق التبرعات الاستثمارية التي تتيح لمواطني الدول النامية المشاركة مباشرة في أعمال مختلف أجهزة السلطة ذات الصلة.

(4) ISBA/26/A/7.

(5) ISBA/26/A/12.

(6) انظر ISBA/26/A/18، الفقرة 2.

(7) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإندونيسيا، والبرتغال، وجامايكا، والصين، وكوستاريكا، والمغرب، ومنغوليا، والنرويج.

(8) شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(9) شركة المعادن والفلزات الصينية (China Minmetals Corporation) وشركة الموارد المعدنية البحرية العالمية (Global Sea Mineral Resources NV).

- 7 - ولم يُحدّد في الاستراتيجية جدول زمني صارم، على أساس أن الإطار الزمني اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة يتسق مع الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى أو مع إطار كل مشروع بعينه. وفي كل الأحوال، سيستمر إبلاغ الجمعية سنوياً بالتقدم المحرز من خلال التقرير الذي يقدمه الأمين العام بموجب المادة 166 (4) من الاتفاقية.
- 8 - وسيكون تنفيذ الاستراتيجية مدعوماً بخريطة طريق تبين الفئات الرئيسية للاحتياجات المحددة حسب البلد والمنطقة، وذلك بغية الاسترشاد بها في تعديل البرامج والمشاريع والأنشطة المكرسة لتلبية هذه الاحتياجات، وفي تصميمها وتنفيذها عند الضرورة. وستُعزّز هذه الجهود أيضاً بتحديد مؤشرات أداء تتيح تقييم منافع البرامج والمشاريع والأنشطة على المديين المتوسط والطويل وعلى الصعد الفردي والمؤسسي والوطني.
- 9 - ويُسترشد في البرامج والمشاريع والأنشطة المنفذة بما تحدده الدول النامية الأعضاء في السلطة من احتياجات. وعلى الرغم من أن بعض المعلقين اقترحوا أن يتم كل ثلاث سنوات استعراض وتجديد جميع الاحتياجات ذات الأولوية من تنمية القدرات، التي تحددها الدول النامية الأعضاء في السلطة، يبدو أن خمس سنوات هي الإطار الزمني الأكثر واقعية لإجراء هذه التقييمات في ضوء الجهود التي ينبغي بذلها.

المرفق الأول

مشروع استراتيجية السلطة الدولية لقاع البحار لتنمية القدرات

أولاً - مقدمة

1 - بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، السلطة الدولية لقاع البحار مكلفة بتنظيم ومراقبة الأنشطة في المنطقة لصالح البشرية جمعاء، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية البيئة البحرية بفعالية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة. ويجب الاضطلاع بجميع الأنشطة في المنطقة لصالح البشرية جمعاء، مع إيلاء اعتبار خاص لمصالح الدول النامية واحتياجاتها. ويجب أن تهئ السلطة لتقاسم المنافع المالية وغيرها من المنافع الاقتصادية المستمدة من الأنشطة التي تجري في المنطقة تقاسماً منصفاً. وتشمل هذه المنافع برامج محددة تهدف إلى تعزيز قدرات الدول النامية والدول الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية، فضلاً عن برامج مصممة لتشجيع مشاركة الدول النامية بفعالية في الأنشطة المنفذة في المنطقة، بما في ذلك من خلال برامج المساعدة التقنية والتعاون العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

2 - ويرد في الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023⁽¹⁾ إقراراً بأن من واجب السلطة أن تضع وتنفذ آليات لبناء قدرات الدول النامية، وفقاً لولايتها بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994. وينبغي أن تهدف هذه الآليات إلى تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية⁽²⁾ وتوسيع نطاق فرص مشاركتها في الأنشطة المنفذة في المنطقة⁽³⁾. وقد خلص أعضاء السلطة إلى أن أحد التحديات الرئيسية يكمن في وضع آليات، بما في ذلك برامج لبناء القدرات، تكفل مشاركة الدول النامية مشاركة متكاملة تكاملاً تاماً في الأنشطة المنفذة في المنطقة على جميع المستويات. ويهدف التوجُّه الاستراتيجي 5 (بناء قدرات الدول النامية) والتوجُّه الاستراتيجي 6 (ضمان المشاركة المتكاملة تكاملاً تاماً للدول النامية) إلى تحقيق هذا الهدف.

3 - وما فتى بناء القدرات والتدريب يشكلان سمتين أساسيتين من سمات أنشطة السلطة منذ إنشائها. ومنذ عام 2000، وضعت السلطة ونفذت برامج ومبادرات شتى لتعزيز قدرات الدول النامية والدول الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية. وبوجه عام، كان معظم هذه البرامج والأنشطة ناجحاً، لأنها هيأت الظروف المواتية لبناء قدرات العديد من الأفراد بالتزامن مع تعزيز القدرات المؤسسية⁽⁴⁾. وخلص استعراض أجري مؤخراً لمساهمة السلطة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى أن عمل السلطة في مجال تنمية القدرات وتعزيز المؤسسات قد أسهم في تحقيق الهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق

(1) انظر ISBA/24/A/10، المرفق.

(2) انظر الاتفاقية، المواد 144 و 273 و 274.

(3) المرجع نفسه، المادة 148.

(4) انظر ISBA/26/A/2 و ISBA/26/A/2/Add.1 و ISBA/26/A/7.

الأهداف) من أهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁾. وأبرزت المقابلات التي أجريت مع متدربين سابقين في السلطة المساهمة المباشرة والمؤثرة لبرامج بناء وتنمية القدرات التي تضطلع بها السلطة في تطويرهم المهني والذاتي، وكذلك في ما يتعلق بنقل المعارف إلى مؤسساتهم⁽⁶⁾.

4 - ويشهد السياق الذي تعمل فيه السلطة تغيراً سريعاً مع تطور دورها التنظيمي وتزايد عدد أعضائها الذين يعترمون المشاركة بمزيد من النشاط في أعمالها وفي الأنشطة المنقذة في المنطقة⁽⁷⁾. وتنفيذاً للإجراءات المعينة المحددة في خطة العمل الرفيعة المستوى للسلطة للفترة 2019-2023 من أجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية⁽⁸⁾، حرصت أمانة السلطة، بمساعدة خبيرين استشاريين⁽⁹⁾، على إجراء استعراض شامل لجميع برامج ومبادرات بناء القدرات التي نفذتها السلطة بين عامي 1994 و 2019⁽¹⁰⁾. ونوقشت النتائج الرئيسية للاستعراض خلال حلقة عمل نُظمت في كينغستون في شباط/فبراير 2020. وتولّى تيسير حلقة العمل نائب المدير العام للتدريب والبحث والتطوير في وزارة العلاقات الدولية والتعاون بجنوب أفريقيا، ماثو جوبيني. وكان من بين المشاركين ممثلون عن أعضاء⁽¹¹⁾ ومراقبين⁽¹²⁾ في السلطة، وخبراء من منظمات دولية

(5) انظر: International Seabed Authority, “The contribution of the International Seabed Authority to the achievement of the 2030 Agenda for Sustainable Development”, 2021. متاح على الرابط التالي: https://isa.org.jm/files/files/documents/ISA_Contribution_to_the_SDGs_2021.pdf

(6) المرجع نفسه، الصفحتان 35 و 42.

(7) انظر ISBA/26/A/7، الفقرة 24.

(8) انظر ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1، المرفق الثاني.

(9) الخبيران الاستشاريان هما راهول شارما، كبير علماء سابق في المعهد الوطني لعلوم المحيطات (الهند)، وتيريناكي تانيلو، مدير شعبة الشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية والهجرة في كيريباس.

(10) انظر ISBA/26/A/7.

(11) الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، والبرازيل، وترينيداد وتوباغو، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجزر كوك، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وغانا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ومصر، والمكسيك، وميانمار، وناورو، ونيجيريا.

(12) إيثوبيا، ومركز أبحاث الحدود التابع لجامعة دورهام، ومنظمة إنترريدج (Interridge)، ومؤسسة بيو (Pew Charitable Trusts).

وإقليمية ووطنية⁽¹³⁾، ومتعاقدون⁽¹⁴⁾، وخبراء وطنيون⁽¹⁵⁾. ويمكن الاطلاع على تقرير عن حلقة العمل⁽¹⁶⁾ وعلى موجز للنتائج⁽¹⁷⁾ في الموقع الشبكي للسلطة.

5 - واستُعين في الاستعراض وفي حلقة العمل على السواء بإرشادات لجنة استشارية أنشأها الأمين العام لتتّيح للأمانة تلقي الآراء والمشورة الاستراتيجية من خبراء⁽¹⁸⁾. وخضع المشروع المنبثق من الاستعراض لمزيد من التنقيح في ضوء التعليقات الواردة من اللجنة الاستشارية، ومن المجموعة الفرعية للتدريب التابعة للجنة القانونية والتقنية، والمشاركين في حلقة العمل، والآراء المقدمة من بيرو والفلبين وكوبا وكولومبيا والنرويج خلال مشاورة عامة نُظمت في الفترة الفاصلة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2020⁽¹⁹⁾. وقُدّمت جميع هذه العناصر إلى الجمعية في تقرير شامل⁽²⁰⁾، وأسفر ذلك عن اعتماد القرار المشار إليه في الفقرة 6 أدناه. ومن العناصر الهامة الواردة في ذلك القرار إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الوطنية والإقليمية القائمة لتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية القدرات وإنشاء شبكة من جهات الاتصال الوطنية المعنية بتنمية القدرات من أجل تيسير التفاعلات بين الدول الأعضاء والأمانة على نحو أفضل⁽²¹⁾.

6 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الجمعية قراراً بشأن نهج برنامجي في مجال تنمية القدرات، طلبت فيه إلى الأمين العام أن يضع وينفذ استراتيجية مكرسة لتنمية القدرات، مع مراعاة العناصر الأساسية المحددة في تقرير قُدّم إلى الجمعية في آب/أغسطس 2020⁽²²⁾. وتأتي هذه الوثيقة تلبيةً لذلك الطلب، وهي تحدد العناصر الأساسية لاستراتيجية تنمية القدرات.

(13) الاتحاد الأفريقي؛ والكومنولث؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والمركز الوطني لأعماق البحار (مركز التدريب والبحث المشترك)؛ والمركز الوطني لعلوم المحيطات؛ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ والجامعة البحرية العالمية.

(14) الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات؛ والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (Deep Ocean Resources Development Company Limited)؛ والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية؛ وشركة الموارد المعدنية البحرية العالمية (Global Sea Mineral Resources NV)؛ وشركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن (Japan Oil, Gas and Metals National Corporation)؛ وشركة ناورو المحدودة لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Incorporated)؛ وشركة تونغا المحدودة للتعدين البحري (Tonga Offshore Mining Limited)؛ وشركة المملكة المتحدة المحدودة لموارد قاع البحار (UK Seabed Resources Limited).

(15) من توغو، وغانا، وكيريباس، والهند.

(16) ISBA/26/A/7.

(17) ISBA/26/A/12.

(18) ترد قائمة أعضاء اللجنة الاستشارية في الوثيقة "Review of capacity-building programmes and initiatives implemented by the International Seabed Authority 1994-2019", July 2020, annex 1.

(19) بيرو وكولومبيا لهما مركز مراقب في السلطة.

(20) ISBA/26/A/7.

(21) حتى نيسان/أبريل 2022، كانت 50 دولة عضواً قد عينت جهة اتصال وطنية معنية بتنمية القدرات.

(22) انظر ISBA/26/A/18، الفقرة 2.

ثانياً - أهداف الاستراتيجية

7 - تكتسي تنمية القدرات أهمية كبيرة لضمان مشاركة الدول النامية بفعالية في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة وفي أعمال السلطة. وتقر السلطة بأنه يمكن تلخيص تنمية القدرات في ثلاثة مستويات متعاضدة ومترابطة، هي: التنمية الفردية، والتنمية المؤسسية، والتنمية التي تنتج عن البيئة التمكينية على الصعيد الوطني. ويتعلق المستوى الأول بزيادة مهارات الأفراد وقدراتهم، في حين يركز المستوى الثاني على زيادة قدرات مؤسسات الأعضاء في المجالات ذات الصلة بعمل السلطة، بهدف تمكينها من الوفاء بولاياتها ومسؤولياتها. وينطوي المستوى الثالث على إدخال تحسينات على الأطر السياسية والتنظيمية دعماً للتنفيذ الفعال للنظام القانوني للمنطقة، وكذلك فيما يتعلق بالتنسيق بين المؤسسات.

8 - وتعرّف السلطة تنمية القدرات على أنها "العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات القدرات التي تتيح لهم تحديد وتحقيق أهدافهم في مجال التنمية بمرور الزمن، ويعززون هذه القدرات ويحافظون عليها"⁽²³⁾. ويتعلق الأمر بإنشاء وبناء القدرات وباستخدامها وإدارتها والاحتفاظ بها. ويستند هذا النهج إلى فكرة الوجود المسبق لبعض القدرات. وبعبارة أخرى، يستخدم مفهوم "تنمية القدرات" قاعدة القدرات القائمة كنقطة انطلاق، ثم يدعم الجهود الرامية إلى تعزيزها والاحتفاظ بها. وبالنظر إلى أن بناء المهارات الفردية وتعزيز المؤسسات قد يستغرقان وقتاً، ينبغي النظر إلى تنمية القدرات على أنها عملية طويلة الأجل⁽²⁴⁾.

9 - والهدف من هذه الاستراتيجية هو تعزيز قدرة السلطة على بناء وتنمية قدرات الدول النامية الأعضاء في السلطة (التوجه الاستراتيجي 5 من الخطة الاستراتيجية)، بغية ضمان مشاركة هذه الدول مشاركة متكاملة تكاملاً تاماً في أعمال السلطة وفي الأنشطة المضطلع بها داخل المنطقة (التوجه الاستراتيجي 6).

ثالثاً - مجالات النتائج الرئيسية

10 - تغطي العناصر الرئيسية للاستراتيجية خمسة مجالات نتائج مترابطة، على النحو المبين أدناه.

مجالات النتائج الرئيسية 1: الحرص على أن تكون برامج وأنشطة تنمية القدرات مجدية وملموسة وكفؤة وفعالة وموجّهة لتلبية احتياجات الدول النامية حسبما تحدّده هذه الدول نفسها

تيسير تحديد احتياجات وأولويات الدول النامية الأعضاء في السلطة واستعراضها بانتظام

11 - يجب أن تعكس البرامج والأنشطة الفعالة لتنمية القدرات فهماً لاحتياجات المستفيدين وأولوياتهم حسبما يحدده هؤلاء المستفيدون. وبفضل عمليتي الاستعراض والمشاورة اللتين أجريتا في عامي 2019 و 2020 والمشار إليهما في الفقرة 5 أعلاه، تمكنت السلطة من مواءمة برامجها وأنشطتها الحالية ومواردها

(23) انظر: United Nations Development Programme, "Capacity development: practice note", 2008, sect. I.3. يتسق هذا التعريف إلى حد بعيد مع المفهوم المقبول عموماً الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (لجنة المساعدة الإنمائية، 2006)؛ انظر أيضاً: International Seabed Authority, "Review of capacity-building programmes and initiatives implemented by the International Seabed Authority 1994-2019", p. 13.

(24) International Seabed Authority, "Review of capacity-building programmes and initiatives implemented by the International Seabed Authority 1994-2019", p. 13.

المتاحة مع الاحتياجات المحددة، مثل تلك المتعلقة بالأطر السياساتية والقانونية، والقدرات العلمية والتكنولوجية لتقييم الموارد والإدارة البيئية والهندسة البحرية⁽²⁵⁾. وينبغي إجراء استعراض الاحتياجات الفعلية للدول النامية الأعضاء في السلطة مرة كل خمس سنوات على الأقل لضمان دقة ومواءمة العمل المضطلع به.

12 - وسيُنصب الاهتمام أيضاً على وضع برامج ومشاريع وأنشطة تعترف بمختلف مستويات التدخل اللازم (الفردى والمؤسسي والوطني) وباختلاف الاحتياجات المحددة ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، سيولى اعتبار خاص للاحتياجات التي تحددها الدول النامية الراعية للأنشطة في المنطقة أو للدول التي تعترم رعاية الأنشطة المستقبلية في المنطقة. وسيولى الاعتبار الواجب أيضاً للاحتياجات المعينة التي حددتها البلدان من خلال الدراسة الاستقصائية لعام 2020 وكذلك للاحتياجات المعينة المحددة على المستوى الإقليمي، ولمسألة التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وستسفر هذه الاستراتيجية المتميزة لتنمية القدرات عن أنشطة تكتسي المزيد من الجدوى بالنسبة لفرادى الدول الأعضاء، وتستهدفها بشكل أفضل.

13 - كما أنّ الحرص على التعديل المستمر للأنشطة التي تنفذها السلطة وفقاً للاحتياجات التي تحددها الدول النامية سوف يستفيد أيضاً من التعليقات الواردة من شبكة جهات الاتصال الوطنية المعنية بتنمية القدرات، وكذلك من التعليقات الواردة من المستفيدين من كل برنامج من برامج تنمية القدرات.

النتائج 1-أ - برامج ومبادرات تنمية القدرات تتسق جميعها مع احتياجات الدول النامية حسبما حددته هذه الدول وتعالج هذه الاحتياجات، مع مراعاة السلطة للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عند تصميم مفهوم برامج ومبادرات تنمية القدرات ذات الصلة ووضعها وتنفيذها.

النتائج 1-ب - تقييم الاحتياجات ذات الأولوية لأعضاء السلطة يظل قيد الاستعراض المستمر، بسبل منها المعلومات المستجدة والتعليقات الواردة من شبكة جهات الاتصال الوطنية المعنية بتنمية القدرات، إلى جانب إجراء استعراض شامل كل خمس سنوات على الأقل.

تحسين إدراج عناصر تنمية القدرات في جميع الأنشطة البرنامجية للسلطة، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً

14 - تنمية القدرات عنصر أساسي في الإطار الاستراتيجي للسلطة، الذي يتألف من الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى وخطة العمل لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. والغرض من ذلك هو تيسير تصميم الأنشطة المكرسة لتنمية القدرات ووضع مفاهيمها وتنفيذها والإبلاغ بشأنها، في إطار الطيف الواسع لما تضطلع به السلطة من أعمال بهدف الوفاء بمسؤولياتها ضمن الفئات الرئيسية الأربع لولايتها، وهي: (أ) إدارة أنشطة الاستكشاف والاستغلال في المنطقة، (ب) كفاءة حماية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي، (ج) تعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري في المنطقة، (د) كفاءة التقاسم العادل للمنافع المالية وغيرها من المنافع الاقتصادية المستمدة من الأنشطة في المنطقة.

(25) انظر: International Seabed Authority, "National capacity development priorities identified by Members of the International Seabed Authority in 2021", Policy Brief 01/2021. متاح على الرابط التالي: https://isa.org.jm/files/documents/Capacity_Development_Policy_Brief_01-2021_rev2.pdf

15 - وبناء على ذلك، ستسعى الأمانة، حيثما كان ذلك مطلوباً وممكناً، إلى تصميم وتنفيذ أنشطة تنمية القدرات التي تلبّي الاحتياجات التي تحددها الدول النامية الأعضاء في السلطة ضمن فئة واحدة أو أكثر من الفئات الرئيسية لولاية السلطة (انظر الفقرة 14 أعلاه).

النتائج 1-د - تستجيب الأنشطة البرنامجية التي تصممها وتنفذها السلطة، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، للاحتياجات التي تحددها الدول النامية الأعضاء في السلطة ضمن فئة واحدة أو أكثر من الفئات الرئيسية لولايتها بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994

مجال النتائج الرئيسية 2: إقامة وتعزيز شراكات استراتيجية دعماً لتنمية القدرات

تعزيز الشراكات الاستراتيجية بهدف تحسين أثر برامج ومبادرات تنمية القدرات

16 - يعتمد النجاح في تنفيذ النهج البرنامجي في مجال تنمية القدرات على القدرة على تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتحويلية. وسيصدق ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بالمادتين 143 و 273 من الاتفاقية وبالالتزام بأن تتعاون الدول الأعضاء مع المنظمات الدولية المختصة والسلطة لتشجيع وتيسير نقل المهارات والتكنولوجيا البحرية المستدامة، ذات الصلة بالأنشطة المنفذة في المنطقة، إلى الدول النامية وإلى رعاياها وإلى المؤسسة⁽²⁶⁾.

17 - وستُخذ إجراءات على ثلاثة مستويات تكاملية. فأولاً، ستسعى الأمانة إلى تسخير مذكرات التفاهم واتفاقات التعاون القائمة مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية المختصة الأخرى بهدف وضع مشاريع وأنشطة مشتركة لتنمية القدرات. وثانياً، ستواصل السلطة تحديد منظمات أخرى يمكن إقامة تعاون من هذا القبيل معها. وثالثاً، تلتزم السلطة أيضاً بتعميق شراكاتها مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة من أجل التنفيذ المشترك لأنشطة تنمية القدرات التي تستهدف أعضاء كل كيان منها. وفي جميع الأحوال، الهدف من الشراكات الاستراتيجية هو الاستفادة من المزايا النسبية لكل كيان من الكيانات المعنية، بالموازاة مع إنشاء أوجه التآزر وتجنب الازدواجية في الولايات والبرامج. وسيولى اهتمام خاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تمشياً مع خطة عام 2030.

18 - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، سينصب التركيز بوجه خاص على المنظمات والكيانات التي أعطت الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بغية دعم تبادل الخبرات بين البلدان من المنطقة نفسها وفيما بين المناطق المختلفة، مع مراعاة الاحتياجات التي حددتها الدول النامية الأعضاء في السلطة. وستمكن التعليقات الواردة من شبكة جهات الاتصال الوطنية المعنية بتنمية القدرات بشأن المؤسسات الإقليمية أو الوطنية ذات الصلة من وضع جرد للجهات الفاعلة بغرض تحديد قائمة بالمؤسسات المختصة التي ستتعاون معها الأمانة في تصميم وتنفيذ مشاريع وأنشطة تنمية القدرات.

النتائج 2-أ - تعزيز وتنمية الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة بهدف ضمان إقامة أوجه التآزر وتجنب الازدواجية في تنفيذ برامج وأنشطة تنمية القدرات

(26) عملاً بالاتفاقية (المادة 170)، يمكن للمؤسسة أن تضطلع بأنشطة في المنطقة. فهي الذراع التجارية للسلطة. انظر أيضاً الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، المرفق، الجزء 2، الفقرتان 1 و 2.

النتائج 2-ب - تحديد المؤسسات الإقليمية والوطنية ذات الصلة والتواصل معها لدعم تصميم وتنفيذ مشاريع وأنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها السلطة

تعزيز الملكية الإقليمية والوطنية من خلال إنشاء مراكز وطنية وإقليمية للتدريب والبحوث

19 - تنص الاتفاقية على أنه من واجب الدول أن تعمل، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة والسلطة، على تعزيز وتيسير إنشاء وإرساء مراكز وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري من أجل حفز قيام الدول النامية بإجراء البحث العلمي البحري والنهوض به، وتعزيز قدراتها الوطنية على الاستفادة من مواردها البحرية والحفاظ عليها لما فيه منفعتها الاقتصادية⁽²⁷⁾. إذ من شأن هذه المراكز الوطنية توفير مرافق التدريب المتقدم وما يلزم من المعدات والمهارات والدراية الفنية وكذلك الخبراء التقنيين للدول التي قد تحتاج إلى مساعدة من هذا القبيل وتطلبها⁽²⁸⁾. وتتوخى الاتفاقية أيضاً إنشاء مراكز إقليمية للعلوم والتكنولوجيا البحرية، ولا سيما في الدول النامية. ويقضي هذا الحكم كذلك من الدول واجب دعم المبادرات من هذا القبيل، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة والسلطة والمؤسسات الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري. والهدف الرئيسي من ذلك هو "حفز قيام الدول النامية بالبحث العلمي البحري والنهوض به ودعم نقل التكنولوجيا البحرية"⁽²⁹⁾. وتشمل مهام المراكز الإقليمية ما يلي: (أ) البرامج التدريبية والتعليمية في مختلف نواحي البحث العلمي والتكنولوجي البحري، وخاصة البيولوجيا البحرية، بما في ذلك حفظ الموارد الحية وإدارتها، وعلم البحار والمحيطات، والهيدروغرافيا، والهندسة، والاستكشاف الجيولوجي لقاع البحار، وتكنولوجيا التعدين والبحار؛ (ب) دراسات الإدارة؛ (ج) البرامج الدراسية المتصلة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ومنع التلوث وخفضه والسيطرة عليه؛ (د) تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية وندوات إقليمية؛ (هـ) الحصول على البيانات والمعلومات العلمية والتكنولوجية البحرية وتجهيزها؛ (و) النشر السريع لنتائج البحث العلمي والتكنولوجي البحري في منشورات تكون متوافرة بسهولة؛ (ز) الإعلان عن السياسات الوطنية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا البحرية ودراسة هذه السياسات دراسة مقارنة منهجية؛ (ح) تجميع وتنظيم المعلومات المتعلقة بتسويق التكنولوجيا وبالعقود وغيرها من الترتيبات الخاصة ببراءات الاختراع؛ (ط) التعاون التقني مع الدول الأخرى في المنطقة⁽³⁰⁾.

20 - وستواصل السلطة حوارها مع الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة بهدف إنشاء شبكة من مراكز التدريب والبحث الإقليمية والوطنية التي يمكن أن تدعم السلطة في تنفيذ ولايتها ضمن مجال تنمية القدرات ووضع برامج مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة التي تحددها الدول النامية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. وسيولى الاهتمام لتيسير تبادل المواد التدريبية والبحثية، وترجمتها إلى اللغات المحلية، حيثما أمكن، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي من خلال إنشاء الأوساط العلمية ومجتمعات الممارسين.

21 - وعند الاقتضاء، بدلا من إنشاء مراكز إقليمية جديدة في كل منطقة، ستنتظر السلطة في إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الوطنية والإقليمية القائمة، بغية إنشاء منبر لتعزيز التعاون الدولي

(27) انظر الاتفاقية، المادة 275.

(28) المرجع نفسه، المادة 275 (2).

(29) المرجع نفسه، المادة 276 (1).

(30) المرجع نفسه، المادة 277.

لأغراض تنمية القدرات ونقل تكنولوجيا العلوم البحرية. وستُقيم السلطة، في إطار هذا المسعى، إمكانية الاستفادة من المؤسسات الوطنية أو الإقليمية القائمة. ومن المتوقع أن يكفل هذا النهج الملكية وأن يسهم في تحسين القدرات والإمكانات الإقليمية والوطنية بطريقة مستدامة تعكس تقييمات احتياجات الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيستند تصميم وهيكل الترتيبات بين السلطة والمؤسسات الوطنية أو الإقليمية إلى أهداف طويلة الأجل وفقاً لاحتياجات الأعضاء و/أو الاحتياجات المحددة على الصعيد الإقليمي. وسيحدد هذا التصميم والهيكل أيضاً الفرص المتاحة لضمان آليات التدريب طويلة الأجل والتمويل المستدام، بسبل منها استكشاف الترتيبات اللازمة للتمويل المشترك وتعبئة الموارد.

النتائج 2-ج - إنشاء مراكز وطنية وإقليمية للتدريب والبحث، حسب الاقتضاء، لتلبية احتياجات الدول النامية الأعضاء في السلطة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

النتائج 2-د - إنشاء شبكة من المراكز الوطنية والإقليمية للتدريب والبحث تكون ذات نطاق عمل وإجراءات تكميلية، بغرض دعم ولاية السلطة في مجال تنمية القدرات

تحفيز النهج المبتكرة في تنمية القدرات دعماً للتطوير المهني المستمر

22 - تلتزم السلطة بتكييف طريقتها في تنفيذ تنمية القدرات لتتناسب مع الاحتياجات المتزايدة لأعضائها في سياق متغير. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل الأمانة تشجيع أعضاء السلطة على تقديم الاقتراحات وستواصل، متى وحيثما أمكن، تعزيز النهج المرنة لتنمية قدرات أعضائها وتعزيز النهج التعاوني في تنمية القدرات ضمن جميع مستويات التدخل الثلاثة (الفردية والمؤسسية والوطنية) بما يشمل مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الحكومات والأوساط العلمية، والمهنيون المبتدئون والمتقاعدون وأفراد الأوساط الأكاديمية. وسينعكس ذلك في الأنواع المختلفة من الأدوات والمنهجيات المستخدمة.

23 - وإذا استمر اعتبار حلقات العمل الوطنية والإقليمية سبيلاً هاماً لتنمية القدرات، فسوف يُنظر أيضاً في إيجاد مزيد من فرص الانتداب لدى أمانة السلطة وداخل المنظمات الدولية المختصة الأخرى. وسيولى الاهتمام أيضاً لضمان أن يهيئ التدريب العملي الذي يقدمه المتعاقدون بموجب أحكام عقودهم الموقعة مع السلطة الظروف اللازمة للتدريب الفعال في عرض البحر وإمكانية الوصول إلى المختبرات.

24 - وستواصل السلطة أيضاً توسيع نطاق منصتها التدريبية على الإنترنت بهدف استكمال المناهج والدورات التدريبية القائمة، التي تقدمها الجامعات ومعاهد التدريب. وقد يشمل ذلك إنشاء "مدارس صيفية" أو دورات تدريبية تنفيذية عند الطلب، تركز على المسائل المتصلة بأعمق البحار وذلك بالشراكة مع المؤسسات المهمة.

النتائج 2-هـ - وضع أدوات ومنهجيات مبتكرة ومصممة خصيصاً لدعم تنفيذ برامج وأنشطة تنمية القدرات، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً

النتائج 2-و - تعزيز وتوسيع نطاق فرص انتداب الخبراء الوطنيين لدى أمانة السلطة

النتائج 2-ز - توحيد محتوى وواجهة منصة التعلم الإلكتروني التابعة للسلطة وتوسيع نطاقها، بغية استكمال المناهج الدراسية القائمة أو الجديدة التي تقدمها الجامعات ومؤسسات التدريب

النتائج 2-ح - استكشاف إمكانية تنظيم "مدارس صيفية" أو دورات تدريبية تنفيذية عند الطلب بشأن المسائل المتصلة بأعماق البحار، وتنظيم هذه المبادرات، حيثما أمكن، بالشراكة مع المؤسسات المهمة.

مجال النتائج الرئيسية 3: تعزيز القدرات المؤسسية من خلال نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية

25 - عملاً بالمادة 143 من الاتفاقية، تُلزم الدول الأطراف بأن تعزز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي البحري داخل المنطقة من خلال كفالة وضع برامج عن طريق السلطة لصالح الدول النامية والدول الأقل تقدماً من الناحية التكنولوجية بغية تعزيز قدراتها البحثية، وتدريب موظفيها وموظفي السلطة على تقنيات البحوث وتطبيقاتها، وتشجيع توظيف العاملين المؤهلين لإجراء البحوث في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تقتضي المادة 144 من الاتفاقية، بصيغتها المنفذة من خلال اتفاق عام 1994، أن تتخذ السلطة تدابير لاكتساب التكنولوجيا والمعرفة العلمية المتصلة بالأنشطة في المنطقة، وتعزز نقل تلك التكنولوجيا والمعرفة العلمية إلى الدول النامية وتشجعه بحيث تستفيد منها جميع الدول الأطراف. وينص اتفاق عام 1994 على تحقيق ذلك بوسائل منها بالأخص وضع برامج للتدريب والمساعدة التقنية والتعاون العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستفادة من إجراءات محددة في ثلاثة مستويات تكاملية تتعلق بما يلي: (أ) تنمية الموارد البشرية، (ب) تيسير الوصول إلى البنى التحتية المادية، (ج) تعبئة الموارد المالية اللازمة.

تطوير الموارد البشرية لضمان ملكية الخبرات والمعرفة

26 - يمثل تطوير الموارد البشرية والخبراء أولوية تقوم عليها ولاية السلطة في مجال تنمية القدرات. ولا تقتصر المتطلبات في هذا الصدد على وضع برامج ومشاريع وأنشطة مكرسة لفئات مستهدفة معينة، مثل المسؤولين الحكوميين والباحثين والموظفين التقنيين والمديرين والطلاب، بل تشمل أيضاً القيام باستثمارات للحفاظ على كتلة حرجة كافية من هؤلاء الخبراء والحلوللة دون هجرة الأدمغة. وسيُنظر في نهج مختلفة، لكن التركيز سينصب على وضع مناهج دراسية مكرسة بالنسبة لبرامج التعليم العالي، وتنظيم دورات تدريبية تنفيذية بشأن المسائل المتصلة بأعماق البحار تُنفَّذ بالشراكة مع الأعضاء والمؤسسات الوطنية والإقليمية ذات الصلة. وسيحظى بجانب من الاهتمام أيضاً إجراء تدريب للمدربين بهدف زيادة توسيع المعارف المكتسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

27 - وستواصل الأمانة التركيز على التنفيذ الناجح والمجدي لبرنامج التدريب المقدم من المتعاقدين⁽³¹⁾، وبرنامج التدريب الداخلي⁽³²⁾، وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين⁽³³⁾، بغية الحرص قدر الإمكان على تساوي فرص المشاركة أمام النساء والرجال المؤهلين من الدول النامية، ولا سيما من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وستعزز الأمانة أيضاً جهودها الرامية إلى حشد الدعم والحفاظ عليه فيما يتعلق بالاعتراف بتفوق الباحثين الشباب من خلال جائزة الأمين العام للامتياز في بحوث أعماق البحار التي تغطي جميع أنواع بحوث أعماق البحار.

(31) انظر: www.isa.org.jm/training/contractor-training.

(32) انظر: www.isa.org.jm/training/internships.

(33) انظر www.isa.org.jm/career-opportunities/junior-professional-programmes

28 - وسيولى الاهتمام أيضا لتيسير تحديد الخبراء المدربين على الصعيدين الإقليمي والوطني، بسبل منها مواصلة تقديم تقارير سنوية إلى أعضاء السلطة، عن طريق جهات الاتصال المحددة التابعة للسلطة وشبكة جهات الاتصال الوطنية المعنية بتنمية القدرات، وقائمة الأفراد الذين استفادوا من أي برامج أو مشاريع أو أنشطة نُفذت تحت إشراف السلطة. وبالإضافة إلى ذلك، ستُنشأ شبكة خريجين تضم المتدربين السابقين بهدف رصد الأثر الذي يُحدثه التدريب المقدم على المديين المتوسط والطويل، وتمكين الأمانة من الاستفادة من خبرة المتدربين السابقين، حيثما أمكن، عن طريق الاستعانة بهم كخبراء أو استشاريين.

النتائج 3-أ - تضع السلطة وتنفيذ برامج وأنشطة مكرسة لتنمية القدرات مع إيلاء الاعتبار الواجب لفئات مستهدفة معينة

النتائج 3-ب - وضع منهج دراسي مصمم خصيصا لبرامج التعليم العالي أو دورات تدريبية تنفيذية بشأن المسائل المتصلة بأعماق البحار، وذلك بالشراكة مع الأعضاء والمنظمات الوطنية والإقليمية ذات الصلة

النتائج 3-ج - إبلاغ أعضاء السلطة بانتظام بمواطنيهم الذين استفادوا من برامج وأنشطة تنمية القدرات التي تنفذها السلطة

النتائج 3-د - إنشاء شبكة خريجين من المتدربين السابقين في السلطة

تيسير الوصول إلى البنية التحتية المادية والرقمية

29 - يمثل الوصول إلى البنية التحتية للبحث والمراقبة بشأن أعماق البحار تحديا كبيرا للعديد من أعضاء السلطة، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويعزى ذلك جزئيا إلى تكاليف الاقتناء والتشغيل والصيانة. والسلطة ليست في وضع يمكنها من تمويل البنى التحتية المادية الكبيرة مثل سفن البحوث والمختبرات والمباني والآلات. ومع ذلك، يمكن النظر في وضع برامج ومشاريع وأنشطة مكرسة من شأنها أن تعزز الوصول إلى هذه البنى التحتية من خلال الرعاية الخارجية والتبرعات العينية والشراكات مع الدول الأعضاء المهتمة والمتعاقدين ومؤسسات البحوث والشركاء في التنمية.

النتائج 3-هـ - إنشاء مبادرات وشراكات مكرسة بالتعاون الوثيق مع الأعضاء ومؤسسات البحوث والمتعاقدين بغرض تيسير وصول الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى ما يتم استحداثه من بحوث مادية وقواعد بيانات رقمية وبنى تحتية للمراقبة

مجال النتائج الرئيسية 4: النهوض بتمكين المرأة واضطلاعها بدور قيادي في التخصصات المتصلة بأعماق البحار من خلال أنشطة محددة الهدف لتنمية القدرات

إتاحة فرص جديدة للمرأة في التخصصات المتصلة بأعماق البحار، ولا سيما في القطاعات غير التقليدية والناشئة

30 - العلم والتكنولوجيا والابتكار أمور أساسية في مواجهة التحديات العالمية مثل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة. وهي ذات أهمية بالغة أيضاً في تحقيق أهداف

وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكفالة استفادة البلدان النامية استفادة كاملة من اقتصاد المحيطات المستدام والشامل للجميع. وقد تأكد الدور الحيوي للمرأة في الإسهام في تحقيق هذه الأهداف العالمية، وأعدت الحكومات التأكيد عليه مراراً وأكدته مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها الرئيسية. كما أُعيد التأكيد عبر السنين على الروابط بين هذه المسألة وتمكين المرأة من خلال إقرار مجموعة من الالتزامات الشارعة والسياساتية، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995)، وإطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتربية (2000)، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمد في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2005)، والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والخمسين (2011) بشأن حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك لتحقيق أمور منها تعزيز توفير العمالة الكاملة والعمل الكريم للمرأة على قدم المساواة، وقرارا الجمعية العامة 220/68 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (2013) و 212/70 بشأن اليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم (2015).

31 - ومنذ عام 2017، نفذت السلطة سلسلة من المبادرات لدعم التزامها بالنهوض بتمكين المرأة واضطلاعها بدور قيادي في مجال البحث العلمي البحري. وستواصل الأمانة كفالة تنفيذ أنشطة مكرسة لدعم مشاركة المرأة في القطاعات غير التقليدية والناشئة مثل التخصصات المتصلة بأعماق البحار، بما في ذلك التكنولوجيا والهندسة والتصنيف والاقتصاد الأزرق. وسيحقق ذلك عن طريق تعزيز وتطوير شراكات استراتيجية مع الأعضاء والمتعاقدين والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الأوساط العلمية والأوساط الأكاديمية.

32 - وبالموازاة مع ذلك، ستعزز الأمانة عملها بالشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة الأخرى وشبكة جهات الاتصال الوطنية المعنية بتنمية القدرات في مجال تعزيز الاعتراف بدور الخبرات ومشاركتهن في تطوير قانون البحار.

33 - وسيوضع برنامج توجيهي بهدف إقامة منبر يتيح للعالمات الشابات التفاعل مع العلماء من ذوي الخبرة. ويتواصل الحوار مع عدد من العلماء والخبراء المشهورين عالمياً، وسيعلن كل عام عن دعوة للمشاركة.

النتائج 4-أ - تنفيذ السلطة لأنشطة ومبادرات مكرسة من أجل مواصلة النهوض بتمكين المرأة واضطلاعها بدور قيادي في التخصصات المتصلة بأعماق البحار

النتائج 4-ب - تحسين دور الخبرات ومشاركتهن في تطوير قانون البحار من خلال تنظيم مناسبة مخصصة كل عام، حيثما أمكن، يشارك فيها خبراء من خلفيات وخبرات مختلفة، مع التركيز على الخبرات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

النتائج 4-ج - إنشاء السلطة برنامجاً توجيهياً للعالمات واضطلاعها بتعهده وتقييم أثره

تهيئة الظروف المواتية للمشاركة النشطة للمرأة في التدريب في عرض البحر من خلال وضع آليات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين

34 - بالتعاون الوثيق مع المتعاقدين، سستعزز الأمانة جهودها الرامية إلى تهيئة الظروف التمكينية التي تتيح مشاركة المرأة مشاركة نشطة في فرص التدريب على السفن في عرض البحر، ولا سيما النساء من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيحقق ذلك بزيادة عدد المتعاقدين الذين يتعهدون بتخصيص 50 في المائة من فرص التدريب للمرشحات المؤهلات وبوضع إطار تشغيلي لضمان مشاركتهن الأمانة والنشطة في الرحلات البحرية الاستكشافية. وتسلم الأمانة بالدور الهام الذي يضطلع به أعضاؤها في كفالة تكافؤ فرص وصول الخبيرات إلى برامج تنمية القدرات التي تنفذها السلطة وتكافؤ فرص مشاركتهن فيها.

النتائج 4-د - زيادة عدد المتعاقدين الذين يتعهدون بتخصيص 50 في المائة من الفرص للنساء المؤهلات من مجموع ما يقدمونه سنوياً من فرص التدريب

النتائج 4-هـ - وضع وتنفيذ إطار تشغيلي لتمكين المرأة من المشاركة الأمانة والنشطة في الرحلات البحرية الاستكشافية

مجال النتائج الرئيسية 5: تحسين الإلمام بمجال أعماق البحار من خلال تحسين إدراك وفهم النظام القانوني للمنطقة ودور السلطة ولايتها

تحسين الإلمام العالمي بمجال أعماق البحار

35 - من الأهمية بمكان تحسين فهم الجمهور لمجال أعماق البحار والنظام القانوني القائم. وبناء على ذلك، ستضع الأمانة وتنفذ، بالشراكة مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، سلسلة من الأنشطة تركز فيها على زيادة الوعي بالعمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي حالياً، من خلال السلطة، بغرض تعزيز فهم مجال قاع البحار العميقة وتنظيم الأنشطة البشرية فيما يتعلق بالإمكانات الهامة من الموارد وضمان الحماية الكافية للبيئة البحرية. وستكون الولاية المحددة والفريدة التي أسندتها الاتفاقية واتفاق عام 1994 إلى السلطة فيما يتعلق بتعزيز وتشجيع البحث العلمي البحري، وتنسيق نتائج البحوث عند توفرها، محوراً رئيسياً للعمل الذي تضطلع به السلطة. وسيتم ذلك أساساً من خلال أنشطة مصممة خصيصاً تهدف إلى المساهمة في زيادة إبراز الأهمية الاستراتيجية لخطة العمل لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة والعناصر البرنامجية المنفذة لتحقيق أولويات البحث الاستراتيجية الست التي أقرتها جمعية السلطة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

النتائج 5-أ - تحسين وعي وفهم عامة الجمهور لمجال أعماق البحار (إمكانات الموارد من معادن قاع البحار، والجيولوجيا، والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، وأنشطة الاستكشاف، من بين مسائل أخرى)، فضلاً عن الإطار القانوني القائم لتقنين وتنظيم الوصول إلى الموارد المعدنية في قاع بحار المنطقة وإدارتها.

النتائج 5-ب - زيادة وعي وفهم عامة الجمهور للولاية المحددة والفريدة للسلطة فيما يتعلق بالبحث العلمي البحري في المنطقة، فضلاً عن الأنشطة البرنامجية المنفذة في إطار خطة العمل لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

إنهاء الوعي بالاتفاقية وابتفاق عام 1994 دعماً للأهداف الإنمائية الوطنية

36 - منذ عام 2007، شكّل تنظيم حلقات دراسية إعلامية وطنية وإقليمية أداة هامة تمكنت السلطة من خلالها من توضيح ما تضطلع به من أعمال امتثالاً للاتفاقية ولاتفاق عام 1994⁽³⁴⁾. وقد أسهمت أيضاً هذه الحلقات الدراسية، التي تُنظم بناء على طلب دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء، إسهاماً كبيراً في زيادة الوعي بالاتفاقية واتفاق عام 1994 لتشجيع المشاركة العالمية من خلال زيادة التصديق. وتعمل الأمانة عن كثب مع الدول الأعضاء المهمة في التخطيط لهذه المناسبات وتنظيمها. والمبتغى هو تنظيم حلقة دراسية إعلامية واحدة كل عام.

النتائج 5-ج - زيادة الوعي والفهم العامين فيما يتعلق بالنظام القانوني للمنطقة ودور السلطة وولايتها

النتائج 5-د - تنظيم حلقات دراسية إعلامية بانتظام لدعم جهود التوعية بالنظام القانوني للمنطقة وبدور السلطة وولايتها

تشجيع وضع برامج للاتصالات والتوعية بالمسائل المتصلة بأعماق البحار في المؤسسات ذات الصلة

37 - أسفر الاستكشاف في أعماق البحار لأكثر من 40 عاماً وبتمويل من الحكومات وكيانات البحوث الحكومية عن توليد معظم البيانات والمعلومات المتاحة عن أعماق البحار ونظمها الإيكولوجية، وهي بيانات ومعلومات ذات قيمة كبيرة لا تتحصر فحسب في إرشاد عمليات صنع القرار في السلطة، بل يستفيد منها أيضاً المجتمع ككل. ومن الأهمية بمكان كفاءة الوعي بهذه البحوث وإبرازها باعتبارها دعماً أساسياً لعمل السلطة ومساهمتها في تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك دورها في بناء القدرات وتنميتها. ولذلك، سيولى الاهتمام لوضع منتجات اتصالات ومواد إعلامية مصممة خصيصاً بهدف زيادة وعي عامة الجمهور ومقرري السياسات وصانعي القرارات دور السلطة وولايتها وقيمة البحوث والمعارف المتولدة عن استكشاف المنطقة.

النتائج 5-هـ - ضمان مواصلة وضع منتجات الاتصالات وتنظيم الحملات الإعلامية بشأن المسائل المتصلة بأعماق البحار

النتائج 5-و - العمل سنوياً على نشر خلاصة وافية تتضمن جرداً لعمل المتعاقدين في مجال الاستكشاف، من أجل دعم تحسين فهم وإبراز البحوث التي تجرى في المنطقة وما يتولد عنها من البيانات والمعلومات.

رابعاً - الموارد

38 - يتوقف نجاح الاستراتيجية الحالية على مدى قدرة السلطة على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها. وفي عام 2021، وافق المجلس وجمعية السلطة لأول مرة على تخصيص ميزانية مكرسة لأنشطة تنمية القدرات، ومع ذلك، فهذه الميزانية لا تزال غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها الدول النامية

(34) انظر: International Seabed Authority, "Review of capacity-building programmes and initiatives implemented by the International Seabed Authority 1994-2019," p. 45

الأعضاء في السلطة⁽³⁵⁾. ومنذ عام 2017، أسفرت الجهود التي بذلتها الأمانة عن زيادة كبيرة في المساهمات الخارجة عن الميزانية من عدة شركاء، لكنها لا تزال محدودة جدا بحيث لا ترقى لتلبية حجم الاحتياجات المحددة.

39 - وأنشئ صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة في عام 2006 من أجل تعزيز وتشجيع إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة لمنفعة البشرية جمعاء، ولا سيما من خلال دعم مشاركة العلماء والتقنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج البحث العلمي البحري ومنحهم فرص المشاركة في التعاون التقني والعلمي الدولي، بما ذلك من خلال برامج التدريب والمساعدة التقنية والتعاون العلمي. ومع ذلك، حالت عدة عوامل دون تحقيق الكفاءة الكاملة للصندوق، وطلبت الجمعية إلى الأمين العام، في قراره الوارد في الوثيقة ISBA/26/A/18، أن يأخذ تلك العوامل في الحسبان لدى إجراء استعراض لاختصاصات الصندوق.

40 - ووفقا لطلب الجمعية، أجرى الأمين العام استعراضا للصندوق وقدم مقترحات لكي تنظر فيها اللجنة المالية⁽³⁶⁾. ويُقترح إنشاء صندوق شراكة، على شكل صندوق استثماري متعدد المانحين، ليكون بمثابة آلية شفافة يمكن من خلالها للمانحين دعم تنفيذ الأولويات البرنامجية الاستراتيجية⁽³⁷⁾. وستُدمج الأهداف الحالية لصندوق الهبات في إطار صندوق الشراكة، حيث تتماشى هذه الأهداف تماما مع خطة العمل لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وسيُستخدم سحب سنوي من صندوق الهبات لدعم الأنشطة ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يزيد من تحفيز المانحين على الاستثمار في السلطة وفي تحقيق النواتج المحددة في إطار السياسات ذي الصلة.

41 - وبالإضافة إلى ذلك، تتولى الأمانة وضع استراتيجية وخطة عمل لتعبئة الموارد تتضمن عناصر مكرسة تحديدا لتنمية القدرات من أجل الاستجابة لهذه الحالة، وهي ستواصل الحوار مع الشركاء المهتمين لكفالة إمكانية تقديم ما يلزم من دعم لولايتها المتعلقة بتنمية القدرات.

42 - وفي الوقت ذاته، سيكون من الضروري أن يكفل أعضاء السلطة استمرار تقديم الدعم المالي للميزانية العادية للسلطة. وتمشيا مع قراري الجمعية الصادرين في الوثيقتين ISBA/25/A/16 و ISBA/26/A/18، يمكن أيضا مواصلة النظر في الدخول في مناقشات مع الدول ذات مركز مراقب والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز المراقب لدى السلطة ومع غيرها من الجهات المانحة غير التقليدية بهدف تحديد الكيفية التي تعترف المساهمة بها في برامج وأنشطة تنمية القدرات التي تنفذها السلطة.

خامسا - الرصد والتقييم والتعلم

43 - سيُقاس أثر هذه الاستراتيجية والأنشطة المنفذة في إطارها باستخدام مؤشرات وأهداف واضحة مصممة لتقييم المنافع المتولدة عن تنفيذها. ومع اضطلاع الأمانة بعمل أكثر تعمقا لتصميم المؤشرات، سينصب التركيز على تقييم منافع برامج ومشاريع وأنشطة تنمية القدرات التي تنفذها السلطة على الصعد

(35) انظر: ISBA/26/A/5/Add.1/Rev.2 و ISBA/26/C/18/Add.1/Rev.2.

(36) انظر: ISBA/27/FC/3.

(37) الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى للفترة 2019-2023 وخطة العمل لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

الفردى والمؤسسى والوطنى، وكذلك على الصعد الاقتصادى والمجتمعى والبيئى⁽³⁸⁾. وفى هذا السياق، يولى الاعتبار الواجب لوضع ما يلزم من آليات تكفل رصد وتقييم المنافع الطويلة الأجل لبرامج التدريب، بما فى ذلك الدراسات الاستقصائية اللاحقة للتدريب وتقديم التقارير.

سادسا - التنفيذ

44 - ستتولى أمانة السلطة تنفيذ هذه الاستراتيجية. وستبذل الجمعية سنويا بخطط العمل البرنامجية لتنمية القدرات وبالتقدم المحرز.

(38) انظر: International Seabed Authority, "Review of capacity-building programmes and initiatives implemented by the International Seabed Authority 1994-2019", p. 49

المرفق الثاني

مشروع قرار جمعية السلطة الدولية لقاع البحار بشأن تطبيق نهج برنامجي في مجال تنمية القدرات

إن جمعية السلطة الدولية لقاع البحار،

إن تشييراً إلى قرارها المؤرخ 26 تموز/يوليه 2018 الذي اعتمده في دورتها الرابعة والعشرين⁽¹⁾ وأقرت بموجبه الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023،

وإن تشييراً أيضاً إلى قرارها المؤرخ 24 تموز/يوليه 2019 الذي اعتمده في دورتها الخامسة والعشرين⁽²⁾ وأقرت بموجبه خطة العمل الرفيعة المستوى للسلطة للفترة 2019-2023 ومؤشرات الأداء لكل توجه من التوجهات الاستراتيجية المحددة في الخطة الاستراتيجية،

وإن تشييراً كذلك إلى قرارها المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي اعتمده في دورتها السادسة والعشرين⁽³⁾ وطلبت بموجبه إلى الأمين العام أن يضع وينفذ استراتيجية مكرسة لتنمية القدرات، مع مراعاة العناصر المحددة في الفقرة 36 من تقريره⁽⁴⁾، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السابعة والعشرين.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام⁽⁵⁾ الذي قدّم فيه المعلومات اللازمة بشأن وضع مشروع استراتيجية لتنمية القدرات،

وإن تأخذ في الاعتبار أولويات تنمية القدرات التي حددها أعضاء السلطة،

وإن تلتزم بمواصلة بناء قدرات الدول النامية، ولا سيما الدول المتضررة جغرافياً وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وضمان مشاركتها المتكاملة تكاملاً تاماً في الأنشطة المنجزة في المنطقة،

وإن تشدد على أهمية وضع استراتيجية مكرسة لتنمية القدرات تلبّي الاحتياجات التي يحددها أعضاء السلطة،

1 - تحيط علماً بتقرير الأمين العام⁽⁶⁾؛

(1) ISBA/24/A/10.

(2) ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1.

(3) ISBA/26/A/18.

(4) ISBA/26/A/7.

(5) ISBA/27/A/5.

(6) المرجع نفسه.

- 2 - **ترحب** بتعيين أعضاء السلطة لجهات اتصال وطنية مكلفة بالتنسيق مع الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بتنمية القدرات، مع مراعاة اختصاصات جهات الاتصال هذه على النحو المبين في مرفق قرار الجمعية المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2020⁽⁷⁾؛
- 3 - **تقرّر** استراتيجية السلطة الدولية لقاع البحار لتنمية القدرات، بصيغتها الواردة في المرفق الأول لتقرير الأمين العام⁽⁸⁾، والتي تتضمن الإطار اللازم لتطبيق نهج برنامجي في مجال تنمية القدرات؛
- 4 - **تطلب** إلى الأمين العام تنفيذ الاستراتيجية والحرص على المضي بتحديد المؤشرات الرئيسية لرصد التقدم؛
- 5 - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل تقصي خيارات لحشد موارد إضافية تُوفّر الدعم المالي لتنفيذ الاستراتيجية؛
- 6 - **تشجع** أعضاء السلطة على المشاركة الكاملة في تنفيذ الاستراتيجية، بسبل منها وضع برامج ومشاريع وأنشطة ضمن الفئات الرئيسية الأربع لولاية السلطة؛
- 7 - **تدعو** المتعاقدين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ الاستراتيجية، كل في مجال اختصاصه، وبما يتسق مع الأولويات التي تحددها الدول النامية الأعضاء في السلطة.

(7) ISBA/26/A/18.

(8) ISBA/27/A/5.